

من غير إخراج

د. عبد الرحمن عبد الله العوضي



التخطيط بين المطالبة والمعارضة

عجيب أمر مجلس الأمة، ففي كل مطالبة أو مداخلة أو مساهمة نجد أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم وجود خطة، والخطة أصبحت في نظري عبارة عن قميص عثمان، الكل يطالب بها ولكن عند التصويت عليها نجد أن الأغلبية تعترض عليها وهذا في حد ذاته تناقض محير.

الخطة في نظري كلام سهل ننطق به، ولكن في الحقيقة هي من أصعب الإجراءات التي تحتاج إلى جهود كبيرة وخبرات مختلفة، ومعلومات كثيرة، ولكن فوق كل ذلك وجود عزيمة صادقة لعمل خطة، فالعملية عادة تمر بمراحل عديدة وتحتاج إلى التدقيق والمتابعة والحصول على المعلومة الصادقة بجانب قيام الخبراء والمختصين برصد هذه المعلومات ومقارنتها وتحليلها والتوصل إلى استنتاجات مختلفة حول مدى أهمية المعلومة، فلا فائدة من المعلومات دون الوصول إلى نتائج نستخلصها ونتوصل إلى قرارات ننخذها حتى نتمكن من السير قدما وفق هذه المعلومات التي نجمعها.

وبعد إجراء التحليلات والدراسات المختلفة نصل إلى النتائج، وهذه النتائج عادة هي أساس وضع التصورات المستقبلية، أو هذه العملية في حد ذاتها تحتاج إلى خبراء وإلى وقت طويل لكي نصل إلى اتخاذ قرار، والأهم من اتخاذ القرار هو الالتزام به ومع تطبيقه نستخدم تصورات جديدة تساعدنا على معرفة الخطوة التالية لتطوير وتحسين أي أمر ندرسه، وبعد أن نتوصل إلى الخطة نبدأ التطبيق حيث تحتاج إلى أجهزة قادرة على معرفة النتائج وأن تكون العملية مستمرة، والتقييم دائما هو أهم ما يستلزم الخطط حتى تتطور وتتحقق المطالب الأساسية من الخطة.

فالخطة إذن عملية صعبة جدا والوصول إلى النتائج هي أصعب من ذلك وتتطلب الكثير من التحقيقات التي توصلنا في النهاية إلى النتائج التي رسمناها في بداية وضع الخطة، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا بأن نضع الخطة موضع التنفيذ، لأنه مهما اختلفت الرؤية فالعبء في التنفيذ الذي يحتاج إلى خطة تنفيذية تفصيلية.

فأنا بالفعل أستغرب الأسلوب الارتجالي الذي توضع فيه خططنا ونستعجل في الوصول إلى الأهداف دون التأكد من توافر الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق ذلك.

فمتابعة النقاش الذي جرى في مجلس الأمة حول الخطة السنوية التي من المفروض أن تكون جزءا من الخطة التنموية التي اعتمدت في السابق، لا تبين لنا الصورة الكاملة، وقد يظهر الكثير من الاخفاقات في تحقيق الأهداف، ففي مثل هذه الحالة يحتاج الأمر إلى الاستمرار في وضع مراحل التنفيذ خاصة أن الحكومة الجديدة والمجلس الجديد غابت عنهما الخطة التنموية، ولا نرى الآن إلا جزءا بسيطا نأمل أن تتحقق فيه بعض الأهداف السنوية، ولا يجب أن نتوقع الكمال في إنجاز الخطة بل يجب أن نعيد التجربة بغض النظر عن النتائج حتى نعرف إلى أي مدى قد توصلنا إلى أهداف خطة التنمية، ومدى اختلافها عن الأهداف الأصلية وكيف نستطيع أن نعود بالمسيرة التخطيطية إلى خط السير الأصلي الذي اعتمدها خطة التنمية.

فالعملية التخطيطية عملية طويلة تحتاج إلى نفس طويل لا نتوقع منها نتائج سهلة وكاملة بل نتائج جزئية حتى تصل بنا إلى نهاية الطريق. وهذا الأمر كما ذكرت لا يتحقق إلا بوضع الخطط موضع التنفيذ ونكتشف فيها الانحرافات والأخطاء ونقوم بإصلاحها بخطة سنوية على أمل أن نصل بعد انقضاء فترة خمس سنوات إلى ما رسمناه في البداية في ظل خطة التنمية التي اعتمدها، وعندما نعلم على الخطة لا يجوز أن نسبق النتائج، ولا يجوز أن نطبق برامج جديدة أو استصدار برامج جديدة سوف تخالف نتائج الخطة الأصلية، ولكن عكس ذلك فما نشاهده من مناقشات في مجلس الأمة والتشريعات التي يصدرها تتعارض كلها مع ما شملته خطة التنمية، فلا داعي إلى غياب الخطة ونحن في الحقيقة أن ما نراه من مناقشات وبرامج ما هو إلا قفز على الحواجز ووضع لبرامج جديدة موزانية قد تتسجم مع ما اعتمدها من أهداف في خطة التنمية عند اعتمادها.

فإذا كان هذا هو أسلوب عملنا فلا اعتقد أننا نستطيع أن نضع خططا ونتابعها حسب الأصول المرعية في المتابعة والتقييم، لأن من دون ذلك نعود دائما إلى البداية، ولن نتحقق لنا أهداف محددة لأن أغلب هذه الأهداف يجب أن تحد مسيرتنا بعدم الخروج عنها، فالخطط دائما هي قيود تلزمنا لأن نتبع النهج السليم فدون هذه الاضطرابات التي نلاحظها في أسلوب عمل المجلس.

يا أخوة إما أن نتبع أسلوب التخطيط أو أن نلجأ إلى الفوضى كما هو الحال الآن نغفر من موضوع إلى موضوع ومن مشروع إلى مشروع ولا نصل في النهاية إلى نتيجة مقبولة. أسلوب الارتجال هذا لن يحقق للدولة أي نتيجة دون أن نلتزم، لأن الالتزام بخطة عمل هو أهم ما في عملية التخطيط، ومن دون ذلك لا نتوقعوا أن نتخذ أسلوب التخطيط أسلوب حياة لنا وسوف نستمر في الارتجال والقفز على الحواجز دون الاستقرار وتحقيق الأهداف التي تحقق مسيرة التنمية التي ينادي بها صاحب السمو الأمير في كثير من المناسبات وليتنا نلتزم بتوجيهات سموه بتغيير أسلوب حياتنا الارتجالي إلى أسلوب حياة للتخطيط السليم لتحقيق أهداف قيمة لمستقبل بلدنا.

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشدي

«أيفون» بربع مليون دينار

عندما تتمكن مؤسسة من إقناع 10 جهات حكومية بأن ينتسب 70 موظفا منها إلى دورة تدريبية في عاصمة آسيوية تستمر ثلاثة أيام، وتكلفة مشاركة كل موظف لا تقل عن 3 آلاف دينار، فلما أن تكون الدورة مهمة جدا وخطيرة وحيوية، أو أن المؤسسة التي نظمت الدورة خارقة للعادة بحيث استطاعت إقناع كل تلك الجهات الحكومية بإشراك موظفيها في دورتها التي تقع فيما وراء أعالي البحار! الكارثة أن الدورة التدريبية المزعومة عنوانها «كيفية التعامل مع الآي فون» وتقام في قاعة فندق على مدار يومين ويحاضر فيها مهندسو كمبيوتر وتقنيون تستطيع أن تعترض على أشكالهم في

وقفة



عبدالله عبدالوهاب الروضان

اعلنت وزارة الداخلية أمس عن تسجيل 430 مخالفة مرورية لاستخدام الهاتف النقال باليد أثناء القيادة خلال عطلة نهاية الأسبوع. وبدورها اعلنت الادارة العامة للمرور عن تسجيل 7917 مخالفة مرورية وحجز 506 مركبات خلال عطلة نهاية الأسبوع. لقد تكلم الكثيرون عن هذه المخالفات التي قد تودي بحياة الأبرياء والتي يتسبب فيها السائقون المراهقون، لماذا لا نستهدف هؤلاء بعقوبات اشد حيث ان معظم من يتسبب في هذه الحوادث عنده مراهقة متأخرة أو مستمرة، وهذا ليس معناه أنني اطالب بسجنهم مدى الحياة مثلا وإنما الهدف من مطالبتي بسن عقوبات قوية على المتسببين في الحوادث والمخالفات إنما هو الردع والزجر عن الوقوع في المخالفة ثم التأديب، والعقوبة المالية وسيلة لذلك

مخالفات..

مخالفات

محلات تصليح الكمبيوترات في شارع ابن خلدون، بل حتى في سوق الجمعة. المحصلة هي أن المؤسسة التجارية حصلت من الحكومة على 210 آلاف دينار وقدمت خدمة ترفيحية لـ 70 موظفا حكوميا عبارة عن تغيير جو يومين في تلك الدولة بدورة سخيفة لا تحتاجها الحكومة ولا موظفوها. تخيلوا مؤسسة محدودة رأس مالها لا يتعدى بضعة آلاف تقبض من الجهات الحكومية في ثلاثة أيام أكثر من 200 ألف دينار «طقه واحدة»، وليست هذا دورتها الوحيدة، بل كل فترة تعلن عن دورة أخرى وتكلفة الانتساب بين 1700 و3000 دينار لكل موظف، والغريب أن

لكنها ليست الوسيلة الوحيدة بل إنها جزء من مجموعة من الوسائل وهي فيما يتعلق بالمراهقين الوسيلة الأضعف والمتضرر الوحيد من جرائمها هو ولي الأمر لا غير والواقع يشهد بذلك. والوسائل التربوية متعددة، فبعض المراهقين يتأثر من مجرد التأنيب فتجده يرتدع لمجرد هذا التأنيب ولا يعود أبدا لتلك المخالفة، وبعضهم يرتدع لمجرد خجله من إركابه في سيارة المرور فقط، في حين أن البعض لا يرتدع إلا بحجز سيارته لفترة من الزمن، والبعض الآخر بسحب رخصة قيادته ومنعه من القيادة لفترة من الزمن، وبعضهم لا يردعه إلا استدعاء ولي أمره لمركز المرور وأخذ التعهد عليه فقط.

وإرى ان الربى الناجح في المدرسة له دور عظيم في توجيه طلابه من اضرار واطار القيادة المتهوره وهو أساس في

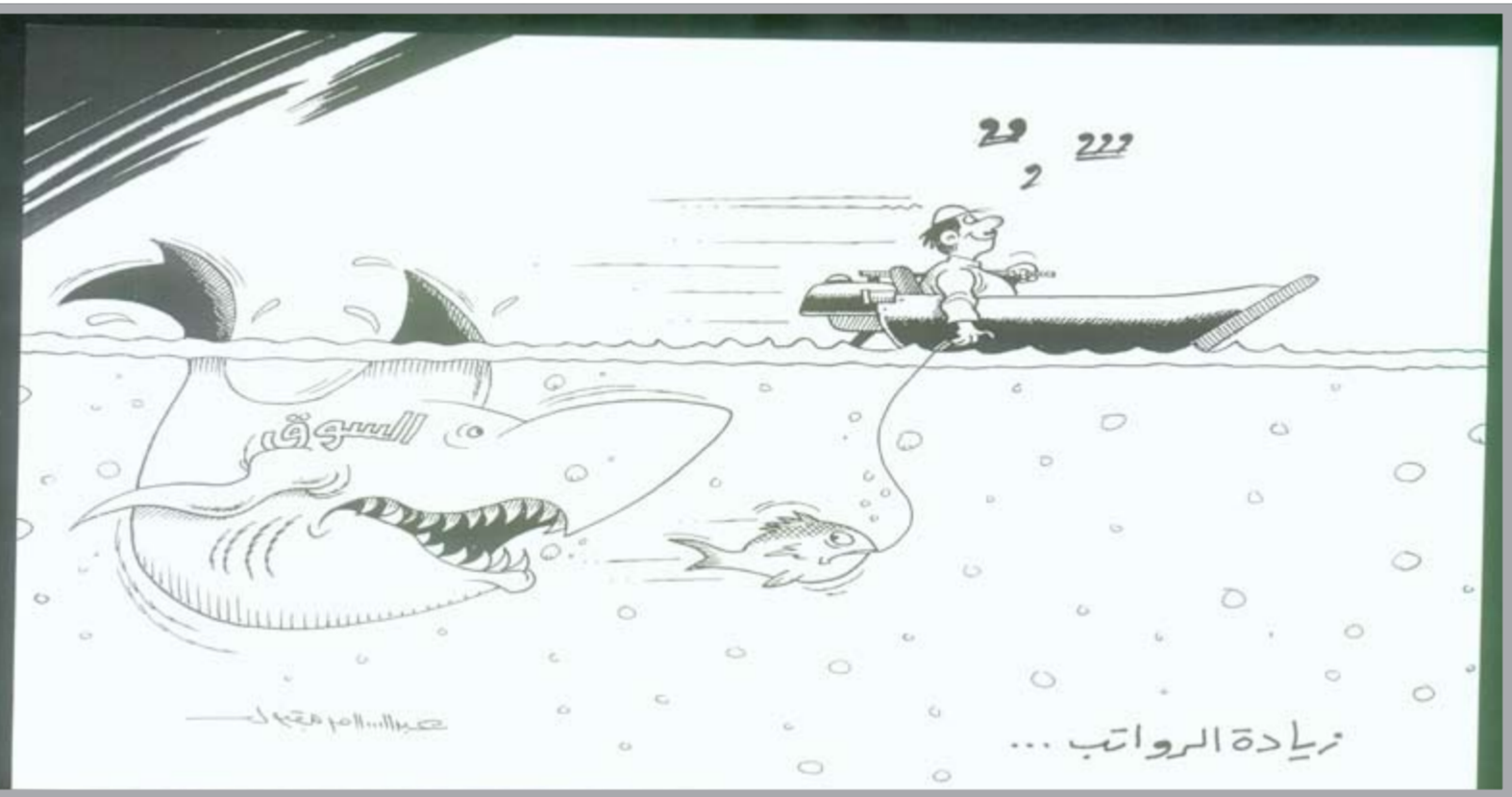
هذه المؤسسة الفردية لا يوجد لها إعلان في الصحف، ولو فرضنا أنها تقيم 20 دورة من ذات الثلاثة أيام في السنة فهي تحصل من الحكومة على ما يقارب الـ 4 ملايين دينار، فهل يعقل هذا؟ وهل يعقل أن تدفع جهة حكومية 3 آلاف دينار ليتعلم احد موظفيها كيفية استخدام الآي فون.

توضيح الواضح: ما ذكرته اسمه عبث بل تلاعب واضح وهدر مالي غير مبرر وتنفع في غير محله، وفي قول آخر اسمه.. «عبث».

توضيح الواضح: بين الشطارة و«الحرمة» خيط رفيع، ويبدو والله أعلم أن الخيط لا وجود له في الكويت.

القدوة، والعقول في يده كالعجين في يد الخباز يشكلها كيفما يريد، فتربية هذا الموفق لطلابه على الذوق في القيادة وبيانه لمخاطر مخالفة أنظمة المرور الدينية والدنيوية عن طريق التوجيه المباشر بذلك ومما يرويه من حاله في قيادته لسيارته كفيل - بإذن الله - يمنع المخالفات أو التقليل منها على أقل تقدير مما لا يحتاج معه بعد ذلك للعقوبة المالية.

أؤكد على أهمية تعاون وزارة التربية والتعليم على التربية السليمة والنصح والإرشاد للمراهقين لتجنب المجتمع الاخطار والحوادث المتكررة وأتمنى من الله تحقيق الهدف المأمول دون لحوق ضرر بغير مركبها والوصول عن طريق ذلك إلى تربية شبابنا - مستقبل الأمة - تربية سليمة ينعم بآثرها مجتمعنا ويسعد.



ريميات



reemw25@hotmail.com

ريم الفوزان

● الشكر والثناء الكبير لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك على دعمه الكبير والألا محدود لوسائل الإعلام الكويتية ورعايته الكريمة للوفد الإعلامي الذي قام مؤخرا بزيارة البلد الشقيق العراق، وكانت لتوجيهاته الأثر الكبير في نجاح الزيارة، لمسناها في مشاعر المحبة والرغبة في تدعيم وعودة العلاقات والروابط بقوة بين البلدين الشقيقين.

● كثيرون يتحدثون عن المهن الشاقة

مهن شاقة

لكن إلى الآن الكثير لا يعلم سبب عدم صدور وصف واضح وصريح يعرف ماهية المهن الشاقة، فهل المقصود بها من يعمل بالشمس الحارقة؟ أم من يعمل طوال الليل في مكان بعيد عن بيته ودون مكتب أم من يعمل فقط في مجال السلك العسكري أم ماذا؟ أتمنى من رئيس الديوان أو رئيس التأمينات الاجتماعية إفادتي عن تعريف المهن الشاقة؟

● موضوع شراء فوائد القروض أتمنى أن يتم حله في أسرع وقت ممكن من قبل

الحكومة حتى لا يصبح الموضوع معلقا وحتى لا يستغل بعض النواب الأفاضل وضع المقترض للتكسب الانتخابي، أتمنى حل هذه المسألة وأتمنى أن يصرح وزير المالية بأن حلها قريب وأن صندوق المعسرين لم يكن هو الحل.

● **من الغريبة:** نبارك للأخ الزميل يوسف العبيد تعيينه نائبا لمحافظ البنك المركزي شجاع الكرمانى يقول: «من عمر ظاهره وباطنه هو شباب الكويت مفخرة وعطاء بأي موقع وأي منصب ورهن إشارة الكويت وأهلها وبخدمتهم».

لطيبة الفودري

lalfoudari@yahoo.com - twitter: al_foudari

ومضات فكرية



نور.. ليس كمثلته شيء

ما أن يخبت قلب العبد لرب العالمين، وتذوق جوارحه لذة النصب في العبادة، حتى يغيب الكرم الوهاب على صاحب هذا القلب بنور البصيرة، هذا النور الذي يرافقه في سيره إلى الله - تعالى - يهديه إلى مسالك الرشد، فيفوق به بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والسنة والبدعة، إلى أن يرزقه الله - عز وجل - حسن الخاتمة.

إن هذا النور منحة ربانية لا تشاهدها الأبصار، ولا تحدها الكلمات، بل يحسها كل صادق في إيمانه، ليعلم من فقد هذا النور أنه في العبادات يلعب، فما ضرب عبد بعقوبة أعظم من ظلمة القلب. هو نور فسره المفسر لفة بالفلمنة وشرعا فسره ابن القيم بأنه «نور يقذفه الله في القلب، يفرق به بين الحق والباطل، والصادق والكاذب».

نور البصيرة يضيء درب صاحبه بنور

الحجج والآيات، يتأمل بها الأشياء فيميز بين الحق والباطل «ويجد الإنسان في قلبه هذا النور، فتتكشف له حقائق الوجود وحقائق الحياة وحقائق الناس وحقائق الأحداث التي تجري في هذا الكون وتجري في عالم الناس، ويجد الإنسان في قلبه هذا النور فيجد الموضوع في كل شأن وفي كل أمر وفي كل حدث، يجد الوضوح في نفسه وفي نواياه وخواطره وخطته وحركته، ويجد الوضوح فيما يجري حوله، سواء من سنة الله النافذة أو من أعمال الناس ونواياهم وخططهم المستترة والظاهرة، ويجد تفسير الأحداث والتاريخ في نفسه وعقله وفي الواقع من حوله كأنه يقرأ من كتاب، ويجد الإنسان في قلبه هذا النور فيجد الوضوء في خراطره ومشاعره وملامحه، ويجد الراحة في بALE وحاله وقاله، ويجد الرفق واليسر في إيراد الأمور وإصدارها وفي استقبال

الأحداث واستدبارها، ويجد الطمأنينة والثقة واليقين في كل حالة وفي كل حين».

وإذا استنار القلب أقبلت وفود الخيرات إليه من كل ناحية، كما أنه إذا أظلم أقبلت سحب البلاء والشر عليه من كل مكان، ونور القلب يورث صاحبه فراسة صادقة يميز بها بين الحق والباطل، وكان شجاع الكرمانى يقول: «من عمر ظاهره وباطنه للسنة، وباطنه بدوام المراقبة، وغض بصره عن المحارم، وكف نفسه عن الشبهات، وتغذى بالحلال، لم تخطئ له فراسة»، وكان «شجاع» لا تخطئ له فراسة.

إن نور البصيرة عبق من الجنة، يأنس به الموحدون الذين نزهوا الخالق عن أي شائبة من شوائب الشرك، فانقادوا له، لا يقدمون قولاً على قوله، ولا أمراً على أمره، ولا نهياً على نهيه.

أولئك هم المفلحون.. أولئك هم المفلحون.



samy_elkorafy@hotmail.com

سامي الخرافي

العلاج في «الداخل»

منذ أيام قليلة نشرت صحافتنا المحلية بياناً لوزارة المالية بينت فيه أن الفائض الفعلي في ميزانية السنة المالية الحالية (2011 - 2012) بلغ 13,380 مليار دينار حتى نهاية فبراير الماضي، فشكرت الله تعالى على ما أنعم به على ديرتنا من الخير الوفير.

وأعتقد أن مثل هذا الفائض، القابل للزيادة وفق ارتفاع أسعار برميل النفط، لو توافر في دولة أخرى غير الكويت لوفرت الكثير من الخدمات الاساسية لمساعدة المواطنين من أجل الحصول على أفضل الخدمات.

فلو أن الدولة بنت مستشفيات جديدة تتوافر فيها كوادر مدربة وأجهزة حديثة وفرقا طبية مميزة ومؤهلة سواء من داخل الكويت أو خارجها لوفرت على نفسها مبالغ طائلة تصرف على حالات العلاج في الخارج، وما يصاحب هذه الحالات من فساد وانتشار المحسوبيات والواسطات، وما أكثرها للأسف، «فهناك مرضى بحاجة فعلا للعلاج في الخارج فيأتيهم الجواب بأن علاجكم موجود في الكويت، بينما هناك مرضى آخرون علاجهم متوافر في الكويت ولا حاجة للسفر إلى الخارج إلا أنهم يسافرون على نفقة الدولة».

بناء مستشفيات ومراكز صحية على مستوى راق سيخفف الازدحام الشديد الذي نعاني منه، ومن لا يصدق فليجرب ويحاول أن يزور مركز البحر للعيون، وخاصة يوم الاحد من كل اسبوع في العيادات أو أحد مراكز طب الأسنان أو احد المستشفيات الحكومية فسيري بأم عينيه طوابير الانتظار الطويلة والصراخ «والمهاوش» بين المراجعين والموظفين التي تزيد من آلام المريض وكأن لسان حال مستشفياتنا، وبشكل متعمد، يقول: «أذهب إلى الخاص وأرتاح».

ومن المستغرب ألا يتم فتح العيادات التخصصية في الفترة المسائية أيضاً، فالمواعيد تعطى بالأشهر لـ «الغالية» بحجة الازدحام الشديد الموجود حالياً، ومن لديه واسطة يكون مواعده بعد يومين فقط ولا تنسى أن هناك دورا مهما للعامل «الآسيوي» في «تطبيقك» في كل أمر، وفي أي مرفق صحي بشرط «تدهن سيره»، أما من كان ميسور الحال من أهل الديرة فإنني متأكد أنه لن يجرب ذلك لأنه يعرف ما يقدم في قطاعنا الصحي الحكومي من خدمات متردية ومماطلة في تقديم العلاج، وسيجد أبواب المستشفيات الخاصة مفتوحة أمامه وتستقبله أحسن استقبال مادام أنه جاهز للدفع ويحصل على خدمة VIP.

ما يعانينا قطاعنا الصحي علاجه ليس في الخارج، كما يتصور البعض، بل إن علاجه في «الداخل»، وفي «الداخل» فقط، وليس في أي مكان آخر.